الفصل الثامن

الادارة والوظائف العامة

اتجهت فرنسا منذ اليوم الأول الذى فرضت فيه حمايتها على تونس فى الناحية الإدارية اتجاهاً يخالف مصلحة الشعب التونسى الحقيقية . فلم تكتف بسيطرتها على إدارة البلاد والتحكم فى وظائفها العامة ، بل عملت على خلق إدارات جديدة لاتحتاج إليها البلاد ، وإنما كان الداعي إليها إرضاء جيش عرمرم من الفرنسيين والإغداق عليهم من مالية البلاد ، حتى يستقروا بها وتصبح لهم الأغلبية فيها .

فوضعت المقيم العام بجانب الباى ليقوم على رأس إدارة الإقامة العامة التى تشمل دواوين متعددة ، وهو يشرف بواسطتها على كل الشؤون التونسية ، ويساعده الكاتب العام للحكومة التونسية — وهو فرنسى — ومديرو الإدارات ، وكلهم موظفون فرنسيون وضعوا بجانب الوزراء التونسيين ، ولهم النفوذ الحقيقى على جميع الإدارات . وهنالك إدارات تعتبر فرنسية ، إذ لايوجد على رأسها وزراء تونسيون ، كادارة الأشغال العمومية وإدارة البريد وإدارة المعارف ، كما لا يوجد بها إلا عدد ضئيل من الموظفين التونسيين الذين يشغلون وظائف بسيطة ، وهى إدارات فنية ، ولا تسمح السلطة الفرنسية للتونسيين بالمشاركة فيها .

وينوب عن المقيم العام فى المديريات « المراقبون المدنيون » ويبلغ عددهم ٦٤ ، وقد وضعوا بجانب « عمال النواحى » التونسيين ، وهم يراقبون أعمال هؤلاء ويصادقون على ما يتخذونه من إجراءات ، ويتمتعون بنفوذ واسع ولهم سلطة مطلقة فى المناطق التى يتحكمون فيها ، إذ هم مسؤولون أمام المقيم العام وحده ، وقد اشتهروا بجبروتهم وطغيانهم حتى لقبوا « بقياصرة الآفاق » .

وتشمل سلطة العمال المحافظة على الأمن والفصل فى القضايا البسيطة وجباية الضرائب ، ويساعدهم فى أعمالهم وكلاؤهم « الخلفوات » وكذلك « المشائخ » وعددهم ستمائة فى كامل القطر .

هذا هو الهيكل الإدارى فى تونس ، وهو متشعب بسبب وجود إدارتين : إدارة تونسية صورية وإدارة فرنسية حقيقية .

وتسير السلطة الفرنسية فى تونس نحو فرنسة الإدارة ، وذلك بإضعاف الإدارة التونسية الأصلية ، والقضاء عليها تدريجياً لفائدة الإدارة الفرنسية الدخيلة . ومن جملة الوسائل التى تتخذها للوصول إلى هذا الغرض — زيادة عن الإكثار من الموظفين الفرنسيين — اعتبار اللغة الفرنسية هى اللغة الأصلية فى الإدارات ، إلى جانب اللغة العربية التى تعتبر ثانوية فيها ، ولا تشترط فى الالتحاق بالوظائف العامة . وقد بلغ الأمر فى بعض الإدارات كادارة البريد إلى أن أصبح العرب يحتاجون إلى مترجمين للتعامل معها ، فتكاثر عدد المترجمين لهذا السبب فى جميع الإدارات حتى أثقل كاهل الميزانية .

ويمتاز الموظفون الفرنسيون بسوء معاملتهم للتونسيين وإهمالهم لمصالحهم ، أما الرشوة فهى أساس كل المعاملات .

أما منطقة الجنوب التونسى فتعد خارجة عن السلطة التونسية ، إذ تعتبر منطقة عسكرية يدير شؤونها ضباط فى الجيش الفرنسى خاضعون لإدارة الشؤون الأهلية التابعة للمقيم العام نفسه . وقد امتاز الحكم العسكرى فى هذه المناطق بجبروته واضطهاده للسكان .

والإدارة العامة بشقيها التونسى والفرنسى لها السلطة المطلقة فى أعمالها وتصرفاتها ، ولا تخضع لمراقبة هيئة تشريعية فى البلاد ، والوزراء والمديرون غير مسؤولين عن أعمالهم أمام مجلس نيابى ، وإنما هم مسؤولون أمام المقيم العام نفسه الذى يخضع لوزارة الخارجية الفرنسية .

أما من ناحية الوظائف العامة فإننا نلاحظ أنها لا تسير مع الحاجة الحقيقية للشعب ، بل نرى أنها تتضخم فى كل سنة ، ففى سنة ١٩٢٢ كان عدد الموظفين ١٢٫٠٠٠ ، فارتفع عددهم شيئاً فشيئاً إلى أن بلغ ٣٠٫٠٠٠ فى سنة ١٩٤٧ أى بنسبة موظف واحد لكل مائة فرد من السكان ..

والتونسيون ليسوا أقلية فقط فى إدارة بلادهم ، بل هم أيضاً يتقاضون فى هذه الوظائف أقل بكثير مما يتقاضاه الموظفون الفرنسيون .

ويكفي إلقاء نظرة على نسبة الموظفين التونسيين إلى الموظفين الفرنسيين ، وعلى الفرق الشاسع بين ما يتقاضاه هؤلاء وأولئك ، لنعلم الخطر الذى يحيق بالشعب التونسى من جراء هذه السياسة .

فالمصروفات التى تصرف على الإدارات التونسية تبلغ ثلاثة أرباع مجموع ميزانية البلاد ، يصرف معظمها فى مرتبات الموظفين الفرنسيين ومكافآتهم وأغداق المنح عليهم ، الأمر الذى يفوق كل تقدير معقول ، ولا يكاد يشاهد له نظير فى أى قطر من أقطار العالم المتمدن .

والموظفون الفرنسيون يشغلون فى الادارات التونسية جميع الوظائف العليا ، كما أنه بايديهم غالبية الوظائف الأخرى ، ويبلغ عددهم ٢٥٠٠٠ من مجموع الموظفين ، ولا يتقاضى الموظفون التونسيون إلا ٢٣ ٪ من الاعتمادات المخصصة للوظائف ، ويدخل فى هذا المبلغ مخصصات الباى نفسه .

وهناك إدارات لا تكاد ترى فيها من الموظفين غير الفرنسيين ، ففى إدارة الأشغال العامة لا يوجد مهندس تونسى إطلاقاً ، وفى إدارة المعارف يبلغ عدد الموظفين الفرنسيين ١٠٣ ، بينما لا يوجد سوى ١٣ موظفاً تونسيا[١] ، وفى إدارة البريد يوجد مثلا ١٦٧ كاتباً فرنسياً ، بينما لا يوجد فيها من التونسيين إلا أحد عشر كاتباً[٢] ، وفى إدارة الزراعة كلها لا يوجد غير ١٢ موظفاً تونسيا[٣] .

وليس السبب فى هذا هو عدم توفر الكفاءات اللازمة فى أصحاب البلاد للقيام بهذه الوظائف ، بل كثيراً ما توجد هذه الكفاءات ولا تعيرها السلطة الفرنسية التفاتاً ، وإنما السبب المباشر هو اتخاذ الوظائف وسيلة من وسائل تشجيع هجرة الفرنسيين إلى تونس وإغرائهم بمختلف الوظائف ذات المرتبات الضخمة ، حتى يصبحوا شيئاً فشيئاً أغلبية عظمى فى البلاد ، فيسهل إدماجها .

وقد أستصدرت السلطة الفرنسية أمراً عالياً بتاريخ ٢٠ ديسمبر

---

(١) هذا ما يتعلق بالإدارة العامة ولا يشمل هذا الإحصاء عدد المعلمين .
(٢) انظر المجلد الرابع لمشروع ميزانية ١٩٤٧
(٣) يدخل فى الأرقام الخاصة بالتونسيين الخدمة والحراس .

سنة ١٩١٩(١) يقضى بتطبيق « كادر » الموظفين فى فرنسا على موظفى تونس نفسها ، وتطبيق كل زيادة فى المرتبات على موظفى الإدارات التونسية ، بحيث أصبح الموظف فى تونس يتقاضى نفس المرتب الذى يتقاضاه زميله فى فرنسا ، ويضاف إلى ذلك مختلف المنح والامتيازات التى يتقاضاها الموظفون الفرنسيون خاصة ، وتبلغ ٤٣ امتيازاً ، هذا مع أن الحد الأدنى للمعيشة فى تونس هو أقل بكثير مما هو عليه بفرنسا .

وقد أدت هذه السياسة إلى إثقال كاهل الشعب كل سنة بضرائب جديدة ، لا تتناسب مع قابليته وقدرة البلاد المالية .

وقد ثار الرأى العام التونسى ضد هذا التصرف الشاذ ، واحتج الشعب مراراً على تضخم الإدارة وارتفاع ماهيات الموظفين والأجحاف بحقوق الأهالى فيها ، حتى اضطرت حكومة باريس إلى تكوين عدة لجان بقصد التحقيق ودرس الموضوع وتقديم المشروعات للتخفيف من نفقات الإدارات التونسية ، وتمكين التونسيين من وظائف بلادهم .

ولكن برغم ذلك كله فان الوضع لم يتغير ، بل ازدادت الإدارة تضخما ، كما ازداد عدد الموظفين الفرنسيين بها يوما بعد يوم . وعند ما اشتدت مطالبة التونسيين باصلاح الادارات وإسناد وظائفها إلى أهل البلاد ، بدأت السلطات الفرنسية تنادى بمبدأ « تشريك » التونسيين فى إدارة البلاد ، كما لو كانوا متطفلين عليها ، وليسوا هم أصحاب الحق الأول فيها . ثم قررت السلطة الفرنسية بمقتضى مرسوم ٣ يونيو سنة ١٩٣٧ مبدأ المساواة فى العدد بين الموظفين التونسيين والموظفين الفرنسيين ، ولكن هذا القرار لم ينفذ على حقيقته فى يوم من الأيام بل بقى حبراً على ورق ، وازداد عدد الموظفين الفرنسيين منذ ذلك التاريخ ، وخاصة بعد يونيو سنة ١٩٤٠ عندما اشتدت هجرة الفرنسيين إلى تونس بسبب الاحتلال الألمانى لفرنسا . فعملت السلطات الفرنسية على توظيفهم فى مختلف المصالح والإدارات ، بل أنشأت إدارات جديدة لا داعى لها إلا خلق الوظائف لهؤلاء المهاجرين .

---

(١) وعرف هذا القانون « بميثاق فلاندات » ، وفلاندان هو المقيم العام الفرنسى الذى سن هذا القانون

وهكذا تضخم عدد المراقبين المدنيين الفرنسيين بشكل مفزع ، وأصبح لكل مدير من المديرين الفرنسيين أربعة من الوكلاء ، وأنشئت إلى جانب ذلك دواوين جديدة ، كما أضيف إلى ديوان المقيم العام أقسام كثيرة ملئت كلها بالمهاجرين من الفرنسيين .

وإلى جانب هذا نجد أن الانقسام الذى حدث أثناء الحرب بين الفرنسيين الموالين لحكومة فيشى والموالين للجنة التحرير كان له أثر كبير في تضخم عدد الموظفين الفرنسيين ، ففى عهد حكومة فيشى عمدت السلطة الفرنسية إلى إبعاد الفرنسيين الموالين « لديجول » وتعويضهم بالفرنسيين الموالين « لبيتان » ، وعندما تولت « لجنة التحرير » الفرنسية أبقت هؤلاء الموظفين فى وظائفهم لتضمن ولاءهم لها ، وأرضت الموظفين المبعدين بإرجاعهم إلى وظائفهم ، وبذلك اكتضت الإدارات التونسية بجيش عرمرم من الموظفين الفرنسيين ، بينما لم تطرأ أية زيادة فى عدد الموظفين التونسيين .

وقد احتج القسم التونسى بالمجلس الكبير على هذه السياسة مراراً عديدة . وفى ابريل سنة ١٩٤٧ تعهدت السلطة الفرنسية بإدخال إصلاحات إدارية تخفف من وطأة نفقات الإدارة ، على أن يتم ذلك قبل غرة شهر أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، وجاءت لجنة برئاسة « اسكوب » من فرنسا نفسها لهذا الغرض ، وانتهت أعمالها بمشروع قدم إلى السلطة الفرنسية بتونس . ولكن هذا المشروع لم ينفذ بل عمدت السلطة الفرنسية إلى تطبيق الأمر الفرنسى الصادر فى ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ على الموظفين بتونس ، ويقضى هذا الأمر بالزيادة فى مرتباتهم عملا « بقانون فلاندان » السابق الذكر ، وأضافت اعتماداً قدره مليار فرنك فى مشروع ميزانية سنة ١٩٤٨ لتنفيذ هذا الأمر . ولم تكتف بهذا بل قررت تعيين بعض مئات من الموظفين الجدد[1] .

ولكن الشعب أعلن الإضراب العام فى ٢٠ ديسمبر احتجاجاً على هذه التصرفات يوم افتتاح المجلس الكبير ، مما أدى بالأعضاء التونسيين فى هذا المجلس إلى الامتناع من النظر فى مشروع الميزانية مطالبين بإلغاء قانون « فلاندان » وإنجاز الإصلاحات الإدارية الموعود بها .

---

(١) من خطاب المقيم العام في جلسة افتتاح المجلس الكبير (ديسمبر ١٩٤٧)